تقرير

حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي

برسم السنتين الماليتين 2013 و2014

بلاغ صحفي

أصدر المجلس الأعلى للحسابات (المجلس) تقريرا حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها، وكذا مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية برسم سنتي 2013 و 2014 وذلك طبقا لأحكام الفصل147 من دستور 2011 ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية،

ومن خلال المعطيات المتعلقة بتقديم الحسابات السنوية وبخصوص السنة المالية 2013، سجل المجلس أن ستة وعشرون (26) حزبا قامت بإيداع حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني، بينما قدمت ستة (06) أحزاب حساباتها السنوية بعد انصرام هذا الأجل، ويتعلق الأمر بالحزب الاشتراكي الموحد وحزب النهضة والفضيلة وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب المجتمع الديمقراطي. ويشار إلى أن الحزب الاشتراكي أدلى بوضعية مالية فقط عن سنتي 2013/2012 وبعض مستندات إثبات صرف النفقات المنجزة برسم سنة 2013، بينما لم يدل كل من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب العمالي بحساباتهما. وللتذكير ، فإن الحزب العمالي والحزب الاشتراكي، اندمجا في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتاريخ 24 يوليو 2013.

أما فيما يتعلق بالسنة المالية 2014، فقد سجل المجلس، أن سبعة وعشرون (27) حزبا قامت بإيداع حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني، في حين لم تدل خمسة أحزاب (05) بحساباتها إلا بعد انصرام هذا الأجل، ويتعلق الأمر بحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب النهضة والفضيلة وحزب المجتمع الديمقراطي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وأخيرا الحزب الديمقراطي الوطني. بينما لم يسجل المجلس أي إيداع لحسابي كل من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الديمقراطيون الجدد الذي تم تأسيسه خلال سنة 2014 .

وقد باشر المجلس عملية تحليل القوائم التركيبية للأحزاب السياسية بما تشتمل عليه من موارد ونفقات.

و قد تم رصد مبلغ قدره 80 مليون درهم بقانون المالية لسنة 2013 ونفس المبلغ بموجب قانون المالية عن سنة 2014، وذلك برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية. وبلغ الغلاف المالي الذي تم منحه فعليا في هذا الإطار للأحزاب السياسية خلال سنة 2013 ما مجموعه 67,57 مليون درهم مقابل 64,04 مليون درهم خلال سنة 2014، أي بنسب قدرها على التوالي 84,46% و80,05% من مجموع الاعتمادات المفتوحة .

ويتوزع هذا الغلاف بين:

- مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير، إذ بلغ سنة 2014 ما قدره 59,52 مليون درهم مقابل 60,48 مليون درهم برسم سنة 2013. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أنه لم يتم صرف مبلغ الدعم السنوي لتغطية مصاريف التدبير العائد لحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية برسم سنتي 2013 و2014 والذي قدره 483.870,97 درهم سنويا؛

- ومبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية، حيث بلغ ما مجموعه 4,52 مليون درهم برسم سنة 2014، مقابل 7,09 مليون درهم عن سنة 2013.

يشار في هذا الإطار، إلى أن خمسة عشر (15) حزبا نظمت مؤتمراتها الوطنية العادية خلال سنة 2013. ويتعلق الأمر بحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب العهد الديمقراطي وحزب التجديد والإنصاف وحزب اليسار الأخضر المغربي والحزب المغربي الليبرالي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب العمل وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب الإصلاح والتنمية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهضة والفضيلة وحزب الأمل وحزب النهضة وحزب الشورى والاستقلال وأخيرا حزب المجتمع الديمقراطي. أما في ما يتعلق بسنة 2014، فقد سجل المجلس تنظيم كل من حزب الحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية لمؤتمريهما الوطنيين العاديين.

يجدر التذكير بأنه إضافة إلى مبالغ الدعم العمومي سالفة الذكر، فإن موارد الأحزاب شملت برسم سنتي 2013 و2014، موارد أخرى بمبلغ إجمالي قدره على التوالي 21,41 مليون درهم و27,84 مليون درهم، تهم أساسا واجبات الانخراط والمساهمات.

وعليه، فقد بلغ مجموع موارد الأحزاب السياسية خلال سنة 2013 ما يناهز 88,99 مليون درهم، بينما سجلت سنة 2014 مجموع موارد ناهزت 91,88 مليون درهم، أي بارتفاع قارب 3,25%.

وتثير المعطيات المتعلقة بموارد الأحزاب أهم الملاحظات التالية:

- تتكون موارد الأحزاب السياسية أساسا من الدعم الممنوح من طرف الدولة (69,70 %) وواجبات الانخراط والمساهمات (19,02%)؛

- حصلت ثمانية أحزاب سنة 2014 على ما نسبته 87,77% من مجموع الموارد مقابل 83,23 % برسم سنة 2013؛

- شكلت مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لوحدها خلال سنتي 2013 و 2014 نسبا قدرها على التوالي 89,51% و92,94% من مجموع مبلغ الدعم العمومي، بينما لم تتجاوز هذه الحصة بخصوص مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية نسبة 10,49% برسم سنة 2013 و7,06% عن سنة 2014؛

- حصلت ثمانية أحزاب على دعم عمومي ناهز 53,58 مليون درهم خلال سنة 2014، أي بنسبة 83,67% من مجموع الدعم العمومي، بينما حصلت نفس الأحزاب على حصة 79,23% برسم سنة 2013:

- تم تسجيل تفاوت في حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد من حزب لآخر، إذ لوحظ أن مالية أربعة عشر (14) حزبا اعتمدت كليا على الدعم العمومي خلال سنة 2013، مقابل ثلاثة عشر (13) حزبا برسم سنة 2014 وأن حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد تراوحت ما بين نسبة 90% و نسبة 99,99% على مستوى سبعة (07) أحزاب. في ما تراوحت هذه النسبة ما بين 60 و90% بخصوص ستة (06) أحزاب، وأخيرا أن حصة التمويل الذاتي من مجموع الموارد سجلت أعلى مستوى لها بالنسبة لحزبين اثنين.

وفيما يخص نفقات الأحزاب السياسية وحسب الوثائق المدلى بها للمجلس، فقد بلغت ما يناهز 113,58مليون درهم سنة 2014 مقابل 110,78مليون درهم برسم سنة 2013، أي بارتفاع قدره 2,53%.

وتثير المعطيات المتعلقة بنفقات الأحزاب عدة ملاحظات أهمها:

- توزعت نفقات الأحزاب برسم سنة 2014 بين مصاريف التدبير بمبلغ حدد في 86,91 مليون درهم مقابل 85,63 مليون درهم خلال سنة 2013 ومصاريف اقتناء الأصول الثابتة بمبلغ قدره 15,52 مليون درهم مقابل 20,11 مليون درهم برسم سنة 2013 ومصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية بغلاف مالي قدره 11,15 مليون درهم، مقابل 5,05 مليون درهم عن سنة 2013؛

- أنجزت ثمانية(08) أ حزاب ما يقارب 91,10% من مجموع النفقات المصرح بصرفها برسم سنة 2014، مقابل 84,92% عن سنة 2013:

- مثلت ثلاثة أصناف من نفقات الأحزاب ما يناهز 88,80% من مصاريف التدبير، ويتعلق الأمر بتكاليف خارجية أخرى (57,59%) وبتكاليف المستخدمين (23,46%) وبمصاريف دعم المترشحين والهياكل المحلية (8,60%).

وأسفرت عملية تدقيق حسابات الأحزاب السياسية، وكذا فحص صحة نفقاتها برسم سنتي 2013 و2014، عن مجموعة من الملاحظات تم توجيهها إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب قصد الإدلاء بتعقيباتهم. ومن خلال الأجوبة المقدمة، لاحظ المجلس أن بعض الأحزاب لم تقدم تبريرات كافية بخصوص بعض الملاحظات التي همت الجوانب المتعلقة بتقارير الخبراء المحاسبين ومحتوى الحسابات السنوية المقدمة ومشروعية موارد ونفقات الأحزاب.

1.اهم الملاحظات المسجلة برسم السنة المالية 2013

- **حول الإشهاد بصحة الحسابات**

من أصل ثلاثة وثلاثون (33) حزبا[1] التي أدلت بحساباتها السنوية إلى المجلس برسم السنة المالية 2013، تبين أن:

- ثمانية عشر (18) حزبا قدمت حسابات مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، منها أحد عشر (11) حزبا أدلت بحسابات مشهود بصحتها بدون تحفظ وخمسة (05) أحزاب قدمت حسابات مشهود بصحتها بتحفظ وحزبين (02) قدم كل منهما حسابا مشهود بصحته إلا أن تقرير الخبير المحاسب لا يشير إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه" ؛

[1]- بما فيها الحزب الا شتراكي الذي اكتفى بتقديم وضعية مالية.

- سبعة (07) أحزاب قدمت تقارير خبراء محاسبين لم تتضمن صيغة الإشهاد بصحة الحسابات المحددة في القرار المشترك رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولم يتم وضعها وفق النموذج المعتمد في هذا الإطار والوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي؛

- ثلاثة (03) أحزاب قدم كل منها تقريرا اعتمد فيه الخبير المحاسب مراقبة محدودة فقط للقوائم التركيبية.

- خمسة (05) أحزاب أدلت بحساباتها دون تقديم تقرير خبير محاسب مقيد في هيأة الخبراء المحاسبين.

- **حول الوثائق المكونة للحسابات المقدمة**

أثار فحص الوثائق المكونة للحسابات المدلى بها للمجلس عدة ملاحظات أهمها أن ثمانية (08) أحزاب لم تقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية والمنصوص عليها في القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، وأن سبعة(07) أحزاب لم تدل للمجلس بالجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، في ما لم تدل بعض الأحزاب للمجلس بكل كشوفات حساباتها البنكية.

- **حول موارد الأحزاب**

أسفر فحص موارد الأحزاب عن عدة ملاحظات همت أساسا توصل حزب بهبة ممنوحة من طرف مؤسسة أجنبية قدرها 69.900,00 درهم وهو ما يخالف مقتضيات المادة 39 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية في ما لم يتم تحديد مصدر هبة قدرها 80.000,00 درهم ممنوحة لأحد الأحزاب في الخانة المخصصة لتحديد هوية المانح في الجدول رقم 1 الخاص بالهبات والوصايا والتبرعات.

- **حول نفقات الأحزاب**

بلغت نفقات الأحزاب السياسية خلال سنة 2013 ما يقارب 110,78 مليون درهم، منها مبلغ قدره 99,24 مليون درهم لم تثر بشأنه أي ملاحظة، وهو ما يمثل نسبة 89,58 % من مجموع النفقات، في حين بلغ مجموع النفقات موضوع الملاحظات المسجلة من طرف المجلس خلال نفس السنة ما مجموعه 11,54 مليون درهم.

وتتوزع النفقات موضوع ملاحظات المجلس بين نفقات لم يتم بشأنها تقديم أي وثائق مثبتة خلال سنة 2013 ما قدره 2.861.664,70 درهم ونفقات تم بشأنها تقديم وثائق مثبتة غير كافية خلال سنة 2013 في مبلغ قدره 8.521.877,65 درهم وأخيرا نفقات تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب بما مجموعه 154.740,85 درهم .

2.اهم الملاحظات المسجلة برسم السنة المالية 2014

- **حول الإشهاد بصحة الحسابات**

تبين في هذا الإطار، أنه من أصل اثنين وثلاثين (32) حزبا التي أدلت بحساباتها السنوية إلى المجلس برسم سنة 2014، تبين أن:

- خمسة وعشرون (25) حزبا قدمت حسابات مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، منها تسعة عشر (19) حزبا أدلت بحسابات مشهود بصحتها بدون تحفظ وثلاثة أحزاب (03) قدمت حساباتها مشهود بصحتها بتحفظ و أخيرا ثلاثة(03) أحزاب قدمت حسابات مشهود بصحتها إلا أن الخبير المحاسب لا يشير في تقريره إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه" ؛

- قدم حزبان اثنان (02) تقارير خبراء محاسبين لا تتضمن صيغة الإشهاد بصحة الحسابات المحددة في القرار المشترك سالف الذكر، ولم يتم وضعها وفق النموذج المعتمد في هذا الإطار والوارد ضمن المعيار 5700؛

- قدمت ثلاثة (03) أحزاب تقارير اعتمد فيها الخبير المحاسب مراقبة محدودة فقط للقوائم التركيبية فيما أدلى حزبان(02) بحسابيهما دون تقديم تقرير خبير محاسب .

- **حول الوثائق المكونة للحسابات المقدمة**

أثار فحص الوثائق المكونة للحسابات المدلى بها للمجلس عدة ملاحظات أهمها:

- أن ستة (06) أحزاب لم تقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية والمنصوص عليها في القرار المشترك، فيما لم تدل ثمانية(08 أحزاب للمجلس بالجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية ؛

- بالرغم من توفر أحد الأحزاب على حساب بنكي فإن بعض المصاريف، على غرار السنة المالية 2013، تم تسديدها من خلال الحساب الشخصي للأمين العام للحزب؛

- سجل الحساب البنكي لحزب آخر عدة عمليات سحب ودفع مبالغ دون تقديم تفاصيل بشأنها.

- **حول موارد الأحزاب**

ناهزت موارد الأحزاب السياسية خلال سنة 2014 ما مجموعه 91.883.064,23 درهم. وقد أسفر فحص هذه الموارد عن ملاحظات بمبلغ قدره 3.580.493,50 درهم، أي ما نسبته 3,90% من مجموع الموارد، إذ لوحظ أن موارد حزبين شملت عائدات الكراء بمبلغين قدرهما على التوالي 3.520.000,00 درهم و 60.493,50 درهم رغم أن هذه العائدات لا تندرج ضمن الموارد المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المشار إليه أعلاه.

- **حول نفقات الأحزاب**

بلغت نفقات الأحزاب السياسية برسم سنة 2014 ما يقارب 113,58 مليون درهم. وقد لوحظ أن نفقات بمبلغ قدره 104,94 مليون درهم لم تثر بشأنها أي ملاحظة، وهو ما يمثل نسبة 92,40 % من مجموع النفقات. في حين بلغ مجموع النفقات موضوع الملاحظات المسجلة من طرف المجلس ما يناهز 8,63 مليون درهم، أي بنسبة قدرها 7,60 % من إجمالي النفقات المنجزة،

وتتوزع النفقات موضوع ملاحظات بين نفقات لم يتم بشأنها تقديم أي وثائق مثبتة ما قدره 1.672.224,52 درهم ونفقات تم بشأنها تقديم وثائق مثبتة غير كافية برسم سنة 2014 ما قدره 6.460.108,97 درهم وأخيرا نفقات تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب خلال سنة 2014 ما مجموعه 502.573,69 درهم.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن المجلس سبق له أن أصدر مجموعة من التوصيات في إطار تدقيق الحسابات السنوية السابقة، ويعيد تقديم البعض منها لكل من السلطات الحكومية المختصة والأحزاب السياسية والتي من شأنها أن تساهم في تحسين أداء هذه الأخيرة.

ويمكن تحميل التقرير كاملا باللغة العربية و ملخصا له باللغة الفرنسية، وذلك انطلاقا من الموقع الإلكتروني

« www.courdescomptes.ma »